

تحليل أثر الائتمان المصرفي على النمو في القطاع الصناعي في العراق للمدة 2008-2021

Analysis the impact of bank credit on growth in the industrial sector in Iraq for the period 2008-2021

صلاح رمضان عبيد

(Salah Ramadan Obeyd)

قسم العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة زاخو، أقليم كردستان – العراق

المستخلص

يهدف هذه البحث إلى تسليط الضوء على واقع الإنتاج الصناعي في العراق للمدة 2008-2021، وعلى واقع وهيكل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي بشقيه الخاص والحكومي في المدة نفسها. وكذلك قياس تأثير هذا الائتمان وتحليله، بشقيه في نمو الإنتاج الصناعي للمدة نفسها. ولقد أعمدَ البحث المنهج التحليلي الاستقرائي في تحليل البيانات المتاحة حول الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي، والقيمة المضافة للإنتاج الصناعي في العراق، وكذلك المنهج القياسي من خلال استعمال الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير الائتمان في الإنتاج الصناعي في العراق خلال مدة الدراسة. ولقد توصلَ البحث إلى نتيجة مفادها، أنّ نسب الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي العراقي تعاني تذبذباً وخطلاً، وهي ضئيلة جداً. إنّ هذا الائتمان لا يؤثر في عملية الإنتاج الصناعي إذ تبين عدم معنويته. وعند مقارنة الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة بالائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية تبين وجود خلل في هيكل الائتمان. إنّ النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح للصناعي يأتي من المصارف الحكومية، على الرغم من قلة أعدادها، والنسبة الأقل يأتي من المصارف الخاصة على الرغم من كبر أعدادها. إنّ ائتمان المصارف الحكومية غير معنوي، وغير مؤثر في عملية الإنتاج الصناعي. في حين ائتمان المصارف الخاصة على الرغم من قلته فهو معنوي ومؤثر في عملية الإنتاج الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الصناعي، الائتمان المصرفي، المصارف الحكومية، المصارف الخاصة، القيمة المضافة، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract

This research aims to shed light on the reality of industrial production in Iraq for the period 2008-2021 and on the reality, structure of bank credit granted to the industrial sector

(both private and government) in the same period. And then measuring and analyzing the effect of this credit in its two parts on the growth of industrial production for the same period. The research adopted the inductive analytical approach in analyzing the available data on bank credit granted to the industrial sector and the added value of industrial production in Iraq, and the econometric approach through the use of multiple linear regression to measure the impact of bank credit on industrial production in Iraq. The research has come to the conclusion that the percentages of bank credit granted to the Iraqi industrial sector suffer from fluctuation, imbalance, and scarcity, and that this credit does not affect the industrial production process, as it was found to be insignificant. When comparing the credit granted by private banks to the credit granted by government banks, it turns out that there is a defect in the credit structure. As the largest proportions of credit granted to industrialists come from government banks, despite their small numbers, and the lowest percentage comes from private banks, despite their large numbers. It was found that the credit of government banks is not significant and does not affect the industrial production process, while the credit of private banks, despite its scarcity, is significant and influential in the industrial production process.

Keywords: Industrial Production, Bank Credit, Government Banks, Private Banks, Added Value, Gross Domestic Product

1. المقدمة

يلعب القطاع الصناعي دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية في الدول الرأسمالية بشكل خاص، والدول النامية بشكل عام في مراحل تطورها الأولية، ما يتطلب تخصيص نسبة معينة من الاستثمارات للقطاع الصناعي. وتأتي قضية التمويل كواحدة من أهم القضايا في هذا الشأن، ذلك أن تمويل القطاع الصناعي عادة ما يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لتغطية النفقات المختلفة اللازمة لتحريك العمليات الصناعية. وهنا يأتي دور القطاع المصرفي، والذي يمكن أن يلعب دوراً رئيساً وفعالاً في التمويل الصناعي.

لقد أكد الاقتصاديون الأوائل مثل شومبيتر في عام 1911 على دور البنوك المهم، من خلال دورها كوسيط في تسهيل الائتمان للابتكار التكنولوجي والإنتاج. وتكثر الدراسات التي تؤكد أن التصنيع هو طريقة للتنمية الاقتصادية والنمو. في حين أن الربط بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، كان موضوعاً للكثير من الدراسات للعديد من الباحثين أمثال (McKinnon 1973، Shaw 1973، Fry 1988، King & Levine 1993)، الذين أكدوا على أهمية دور البنوك في نمو الإنتاج والاقتصاد. وفي تقويم العلاقة، ناقش عدد كبير من الدراسات التجريبية البحثية، العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وأكدت على وجود صلة بين تطوير النظام المالي ونمو الإنتاج والاقتصادي. وفي بعض الدراسات مثل دراسة شومبيتر في عام 1911 أكد على دور البنوك في تسهيل الائتمان للابتكار التكنولوجي والإنتاج. لكن لم يتم عمل الكثير لدراسة الصلة بين التنمية المالية والنمو الصناعي. وقد حاولت معظم الدراسات السابقة الوصول

إلى إجماع نظري حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وسيكون من المهم دراسة دور التطور المالي والائتمان وتأثيره على الإنتاج الصناعي.

والعراق كدولة ساعية إلى تحقيق النمو والتنمية بحاجة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية وتطويرها خارج النفط، ولا سيما القطاع الصناعي؛ للتخلص من أحادية المورد فيها، ولما يمكن أن يكون لهذا القطاع من دور فاعل ومؤثر في إطار عمليات النمو والتنمية. ومنذ 2003 تغير النظام الاقتصادي في العراق من نظام مركزي مخطّط، يعتمد على الدولة في الإنتاج والتمويل إلى نظام اقتصادي مفتوح؛ لأجل الاعتماد على القطاع الخاص في الإنتاج والتمويل. ولقد ازدادت أعداد المصارف في العراق بشكل كبير، وازداد معها حجم الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي من 348 مليون دينار عراقي في 2008 إلى 2.36 ترليون دينار عراقي في 2021. كما ازداد حجم الإنتاج الصناعي من 2.3 ترليون دينار في 2008 إلى 6.1 ترليون في 2021. ويبدو أن حجم الائتمان والزيادة فيه ضئيلة مقارنة بعدد المصارف في العراق، وحجم الإنتاج الصناعي. ولأجل معرفة علاقة الائتمان المصرفي بالإنتاج الصناعي، سيُنمّ قياس أثر الائتمان المصرفي وتحليله في الإنتاج الصناعي في العراق للمدة 2008-2021.

1.1. مشكلة البحث

إن نمو القطاع الصناعي يحتاج إلى جملة من العوامل، ذات التأثير المباشر في تحديد مديات التطور فيه، ويقف التمويل في مقدّمة هذه العوامل؛ لأنّه يرتبط بصورة مباشرة بعنصر رأس المال، الذي يُعدّ من العناصر النادرة، ولا سيما في الدول الحديثة العهد بالتنمية الاقتصادية، مثل العراق الذي تراجع فيه معدّل النمو في القطاع الصناعي في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث، والتأكد من الأسباب التي أدّت إلى هذا التراجع، وماهية دور التمويل الائتماني، الذي تقوده المصارف الخاصة والعامة في هذا الإطار. ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال المحوري الآتي: هل قام الجهاز المصرفي في العراق بدوره في دعم نمو القطاع الصناعي خلال السنوات السابقة، من خلال التمويل الائتماني الممنوح للقطاع الصناعي؟

2.1. فرضية البحث

لغرض معالجة إشكالية البحث، سينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

- هناك تأثير مباشر للائتمان المصرفي الخاص على نمو الإنتاج الصناعي في العراق للمدة 2008-2021.
- ضعف تأثير الائتمان المصرفي الحكومي في نمو الإنتاج الصناعي في العراق.

3.1. أهداف البحث

تتلخّص أهداف البحث في الآتي:

- تحليل واقع إجمالي الائتمان المصرفي، وائتمان المصارف الخاصة، والمصارف الحكومية الممنوحة للقطاع الصناعي في العراق للمدة 2008-2021.
- تحليل واقع الإنتاج الصناعي في العراق خلال المدة 2008-2021.

- قياس أثر الائتمان المصرفي وتحليله، بشقيّيه في نموّ الإنتاج الصناعي في العراق للمدّة 2008-2021.

4.1. منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج التحليلي الاستقرائي في تحليل البيانات المتاحة حول الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي، والقيمة المضافة للإنتاج الصناعي في العراق. كما يعتمد البحث على المنهج القياسي من خلال استعمال الانحدار الخطّي المتعدّد لقياس أثر الائتمان في الإنتاج الصناعي في العراق خلال مدّة الدراسة.

5.1. هيكلية البحث

قُسّم البحث على ثلاثة محاور: يعرض الأول منه الإطار النظري، لبيان مفهوم التمويل والائتمان ودورهما في عملية النموّ بشكل عامّ ونموّ الإنتاج بشكل خاصّ، وعلاقة المصارف بالتمويل والائتمان في الاقتصاد. وتتاول المحور الثاني تحليل واقع المصارف الخاصّة والأجنبية في العراق، والمزايا والحوافز التي تتمتع بها هذه المصارف. في حين تطرّق المحور الثالث لتحليل مساهمة المصارف الخاصّة والأجنبية في تقديم الخدمات المصرفية في العراق.

6.1. الحدود المكانية والزمانية:

الحدود المكانية للبحث هو العراق. أما الحدود الزمانية فمحصورة في المدّة الزمنية الممتدّة ما بين 2008-2021.

2. الإطار النظري: التمويل والائتمان النقدي ودورهما في نموّ الإنتاج.

1.2. مفهوم التمويل والائتمان النقدي

يُعدّ التمويل من أهمّ مقوّمات عمليات الإنتاج وبأشكالها كلّها؛ لأنّ زيادة الإنتاج تعدّ مصدراً لعنصر رأس المال، ومن ثمّ فإنّ عجز التمويل يُعدّ من أهمّ مقوّمات عمليات التنمية الاقتصادية. إنّ تمويل القطاعات الإنتاجية يقع على عاتق المصارف والمؤسسات المالية، إذ إنّ للتمويل المصرفي التأثير الأكبر والأهمّ، والذي يُعدّ الملجأ للكثير من القطاعات الإنتاجية للحصول على التمويل (المالي والنقدي). ويُعرّف تمويل عمليات الإنتاج بأنّه الإمداد بالمال أوقات الحاجة إليها؛ لتغذية احتياجات عمليات الإنتاج.

إنّ أحد أهمّ صيغ التمويل للمشاريع يتمّ عن طريق القروض والائتمان من خلال المصارف والمؤسسات المالية. فالائتمان النقدي هو تزويد الأفراد والمؤسسات والشركات بالأموال اللازمة؛ من أجل عملية الاستثمار والإنتاج. ويتعهد الطرف الثاني المستفيد بإرجاع مبلغ الائتمان فضلاً عن الفوائد المترتبة عليه، وخلال مدّة زمنية مُعيّنة إلى الطرف المُقرض.

إنّ عملية الائتمان هي علاقة تربط زمن الحاضر بالمستقبل، وهذه العملية تتطلب ضمانات مُعيّنة تُلزم الجانب المستفيد بسداد ما عليه في حالة تعذر الدفع. (سمير ومهند، 2019: 3). كما ويُعرّف الائتمان المصرفي أيضاً بأنّه علاقة قائمة بين الدائن (الزبون) والمدين (البنك) على أساس الثقة. وتقوم هذه العلاقة عن مبادلة السلع أو الخدمات أو النقود مقابل تعهد المدين بدفع بدل مُعيّن في المستقبل، وفي موعد استحقاق مُحدّد مسبقاً. وفي أغلب الأحيان يكون الدفع نقداً (عبد الحميد، 2000: 103). ويُعرّف الائتمان المصرفي كذلك، بأنّه تقديم المصرف لسقوف تمويلية، أي إعطاء

تسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة (خليل، 1981: 127). ومن هنا نستطيع القول أنّ المصارف كمؤسسات مالية تلعب دوراً حيوياً في تأمين التمويل للمشاريع الإنتاجية من خلال منح الائتمان المصرفي.

2.2. العلاقة بين التمويل والائتمان المصرفي ونمو الإنتاج:

على الرغم من أنّ الأسس النظرية المختلفة قدّمت شروحات مختلفة عن التفاعل بين الائتمان المصرفي والإنتاج في القطاع الصناعي، لكن يمكن النظر إلى هذه النظريات من منظور تقليدي أو منظور حديث. وتشمل المدرسة التقليدية للفكر النظريات الكلاسيكية والكينزية والنقدية، في حين تشمل المدرسة الفكرية الحديثة ماكينون - شو، وستيغلitz - فايس (McKinnon-Shaw, and Stiglitz-Weiss) الخاصة بفكرة عدم تناسق المعلومات. فمن فكر المدرسة التقليدية، ترى النظرية الكلاسيكية أنّ المال ليس له تأثير على الثروة الحقيقية، ولكنّه وسيط يُسهّل التجارة فقط، أي بمعنى المال وسيلة للتبادل. كما ترى أنّ قوى العرض والطلب ستضمن باستمرار تحقيق توازن السوق. ولقد دحضت النظرية الكينزية النظرية الكلاسيكية وحالة التوازن الذاتية وحيادية المال، ودعت إلى أنّ الحكومة يجب أن تزيد الطلب الكلي من خلال تمويل العجز من أجل الازدهار الاقتصادي (Eschenbach, 2004, 2). وعلى عكس النظريات الكلاسيكية والكينزية، دعا علماء النقد إلى تنظيم عرض النقود والائتمان، وتنظيم عرض النقد من خلال السياسة الائتمانية وسعر الفائدة، واستهداف التضخم للحفاظ على الاقتصاد في حالة جيدة، وبيحثون عن مصداقية البنك المركزي واستقلالته وشفافيته؛ لضمان استقرار الأسعار والازدهار الاقتصادي. ومن جانب آخر افترض نموذج McKinnon - Shaw من مدرسة الفكر الحديثة أنّ النظام المالي المتحرر يحدّد التفاعل بين العرض والطلب سعر الفائدة، بطريقة تتيح للمصنّعين ورجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى الائتمان والتمويل الآخر (Levine, 2005, 889).

ومن الناحية التجريبية والعملية اجتذب دور التمويل والائتمان المصرفي في تطوير قطاع التصنيع اهتماماً متزايداً من الباحثين وصانعي السياسات. فمن ناحية، هناك من الباحثين الذين طرحوا فكرة أنّ الائتمان المصرفي يؤخّر إنتاج قطاع التصنيع. وهذه الفكرة تعتمد على افتراض أنّ الائتمان الزائد والسهل وغير المخطط يؤدي إلى حدوث فجوة ائتمانية، ممّا يُسهّل عملية حصول المستثمر على الربح السهل باستعمال التمويل الائتماني في عمليات مضاربة دون توجيهه إلى عملية الإنتاج، ممّا يؤخّر عملية الإنتاج، وغالباً ما يحدث هذه في الدول المفتوحة اقتصادياً، التي لديها سعر صرف متقلب وغير ثابت (Claus, 2005, 22). على الجانب ومن ناحية أخرى، هناك الذين أيّدوا بأنّ الائتمان المصرفي يعزّز إنتاج قطاع التصنيع. ولقد ذهب البعض الآخر إلى دعم الفكرة السائدة على أنّ التمويل المقدم للقطاع الخاص من خلال مؤسسات التمويل أو أسواق المال كبديل للائتمان المصرفي، له تأثير كبير على إنتاج القطاع الصناعي. بالنسبة للدراسات الحديثة فتشير الكثير من الدراسات إلى أنّ الائتمان المقدم للقطاع الصناعي له تأثير إيجابي كبير على الإنتاج في القطاع الصناعي. في حين توصّل آخرون إلى أنّ الائتمان المقدم للقطاع الخاص له تأثير سلبي كبير على ناتج قطاع التصنيع. ووجد آخرون تأثيراً ضئيلاً للائتمان المصرفي على ناتج قطاع التصنيع (Audu Bello, et. al., 2021, 87).

من المؤكّد أنّ للمؤسسات المالية دور كبير في التأثير على النمو الاقتصادي على الأقل في الدول المتقدمة، وأنّ تأثير المؤسسات المالية من خلال الائتمان في نموّ الإنتاج الصناعي يستمد دوره من دور هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي، الذي كتب عنه الكثير من الاقتصاديين أمثال ليفين (Levine 2000) (Levine et al. 2000, 63). فمن خلال دراسة (ليفين) لعلاقة التمويل بالنمو توصّلوا إلى وجود علاقة قوية بين التطوّر المالي ومؤشرات النمو المُمثّلة بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدّل تراكم رأس المال المادي، ومعدّل التحسن في الكفاءة الاقتصادية. ووجد أنّ التنمية

المالية ترتبط وتؤثر بشكل إيجابي بمعدلات أسرع في النمو الاقتصادي، وتراكم رأس المال المادي ولا سيما على المدى الطويل الممتد ما بين 10 و30 سنة (King, & Levine, 1993, 3). إنَّ تعبئة الأموال الكافية من قبل المؤسسات المالية تؤدي من بين أمور عدة أخرى، إلى تكديس رأس المال المادي والبشري بسرعة، وهذا يسرّع من التقدم التكنولوجي ونمو القطاع الحقيقي والتنمية الاقتصادية. كما إنَّه يعزّز التنمية الاقتصادية من خلال تجميع المدخرات من العديد من المدخرين الأفراد، ومن ثمَّ المساعدة في التغلّب على أوجه عدم التجزئة في الاستثمار، ويسمح باستغلال وفورات الحجم، ويساعد في تقليل مخاطر السيولة، ويعزّز المزيد من الاستثمار على المدى الطويل (Beck, et. al, 2000, 37). وقد حدّد الاقتصادي البارز شومبيتر في عام 1934 الدور الحاسم المالي الذي تلعبه المؤسسات في تسهيل الابتكارات التكنولوجية من خلال الانتماء الممنوح لرجال الأعمال. وأكّد شومبيتر أنَّ الأموال الممنوحة لأصحاب الأفكار المبتكرة والإنتاجية، تعزّز بالآتي النمو الاقتصادي (Okon, et. al. 2022, 4).

3. تحليل الإنتاج الصناعي وهيكل الانتماء في العراق للمدة 2008-2021.

1.3. الإنتاج الصناعي في العراق:

عند تحليل مكونات الناتج المحلي الإجمالي كأداة واقعية لتحليل المساهمة الحقيقية للقطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج؛ لأنَّ تلك المكونات تُمثّل المؤشرات الرئيسة والمهمّة، التي تُسهم في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، وفي تقييم الأداء الاقتصادي الحقيقي، ومنه إلى التنبؤ بالتطورات والمتغيرات الاقتصادية في حال حدوث أي صدمة يتعرّض لها الاقتصاد، ومن تلك المؤشرات المهمّة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، هو نسبة مساهمة القطاع الصناعي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وللوقوف ورصد الأداء الصناعي ونسبة مساهمة بعد عام 2008، وكما موضّح في الجدول (1) ، والذي يشير إلى هيكل القيم المضافة، والناتج الصناعي ونسبة مساهمته في مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

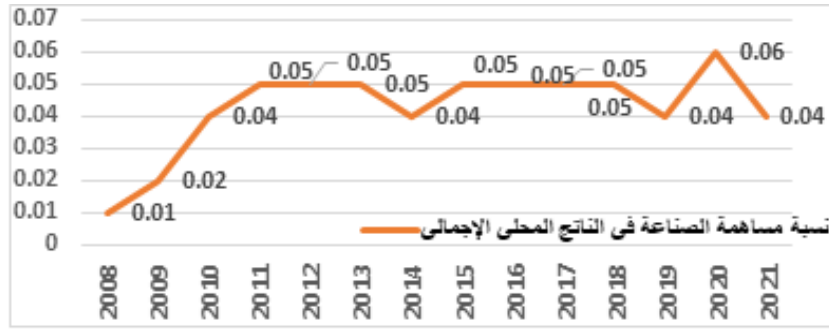
الجدول (1) هيكل بقيم القطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2008-2021)
(مليار دينار)

ت	القيمة المضافة للإنتاج الصناعي	قيمة الإنتاج في القطاع الصناعي	معدل النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج
2008	2331.80	1939.00		157,026		0.01
2009	3369.40	2637.00	0.36	130,642	-0.17	0.02
2010	3978.70	6085.00	1.31	167,093	0.28	0.04
2011	6133.00	11597.00	0.91	217,327	0.30	0.05
2012	6919.00	13411.00	0.16	254,225	0.17	0.05
متوسط 2012-2008	4546.38	7133.80	0.68	185262.60	0.15	0.04
2013	6286.00	12729.00	0.05-	273,587	0.08	0.05
2014	4999.00	9566.00	0.25-	266,420	-0.03	0.04
2015	4235.00	9049.00	0.05-	194,680	-0.27	0.05
2016	4436.00	9155.00	0.01	196,924	0.01	0.05
2017	4820.00	10453.00	0.14	221,665	0.13	0.05
متوسط 2017-2013	4955.20	10190.40	-0.04	230655.20	-0.02	0.04
2018	5465.00	13204.00	0.26	268,918	0.21	0.05
2019	5903.00	12284.00	0.07-	276,157	0.03	0.04
2020	5951.40	12742.00	0.04	219,768	-0.20	0.06
2021	6193.70	13011.00	0.02	301,439	0.37	0.04
متوسط 2021-2018	5878.28	12810.25	0.06	266570.50	0.10	0.05
أعلى قيمة	6919.00	13411.00	1.31	301,439	0.37	0.06
أدنى قيمة	2331.80	1939.00	-0.25	130,642	-0.27	0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدة (2008-2021)، الحسابات القومية.

تجدر الإشارة هنا أنّ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم تبلغ ما بين 9% إلى 25% (The World Bank, N/D, 1). في العراق يلاحظ أنّ حجم نسبة مساهمة القطاع الصناعي كانت ضعيفة طيلة مدة الدراسة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ انخفاض القيم المضافة، التي بلغت أدنى مستوى لها بحدود (2331.8) مليار دينار عام 2008، وأعلى قيمة بلغت بحدود (6919.0) مليار دينار عام 2012، وهي بذلك لا تُشكّل شيئاً؛ والسبب يعود إلى إجمالي التخصيصات للقطاع الصناعي، التي بلغت بحدود (1939) مليار دينار للعام نفسه، وأعلى قيمة بلغت بحدود (13411) مليار دينار، وهذا انعكس على تذبذب معدل النمو السنوي لمؤشر قيمة الإنتاج في القطاع الصناعي، إذ بلغ معدل النمو رقماً سالباً في متوسط المدة (2017-2013) بمقدار (-0.04)، ليؤثر تذبذب آخر بارتفاع طفيف بلغ بمتوسط الفترة (2022-2018) بحدود (0.06). وعند تفحص بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه هو الآخر غير مستقر طيلة مدى الدراسة، إذ بلغت أدنى قيمة بحدود (-0.27) عام 2015؛ بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً، وبلغت أعلى قيمة بحدود (0.37) عام (2021). من هنا يمكن القول إنّ نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي في العراق طيلة المدة (2021-2008) كانت منخفضة تماماً في أغلب سنوات الدراسة، إذ بلغت بحدود (0.06) كأعلى قيمة عام 2020، وأدنى قيمة بلغت بحدود (0.01) كما موضّح في الشكل (1)؛ والسبب في ذلك يعود لوجود اختلالات هيكلية في اقتصاد معتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط الخام المصدر إلى الخارج، والذي يُموّل القطاعات الأخرى كلّها، وهو غير مضمون؛ لأنّ مصادر الدخل التي تتكوّن فيه تعتمد على الطلب الخارجي، وليس على المساهمة الحقيقية لقطاعات الإنتاج السلعي.

الشكل (1) نسب مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2021-2008 (قيمة مضافة)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدة (2008-2021)، الحسابات القومية.

2.3. تحليل هيكل المصارف والائتمان المصرفي في العراق للمدة 2008-2021.

أُفتتح أول فرع لبنك في العراق عام 1890، تلاه افتتاح فرع البنك الشرقي (البريطاني) عام 1912 (العكدي، 2011، 26). ثم بنك امبيريال عام 1918 (Brenchley, 1989, 49). وفي عام 1940 تأسس المصرف الزراعي الصناعي، ثم مصرف الرافدين في عام 1941. وشهدت مرحلة الخمسينيات تأسيس المصرف العقاري عام 1948، ومصرف الرهون عام 1951، والمصرف التعاوني عام 1956 (عبد النبي، 2009، 2). وفي عام 1964 تم تأميم القطاع المصرفي بصور قانون المصارف رقم (100). ودمج المصارف الخاصة بأربع مجموعات مصرفية، فضلا عن مصرف الرافدين عام 1974، وبذلك أنهت الحكومة وجود المصارف الأجنبية والخاصة في العراق. وفي ثمانينيات القرن المنصرم تألف الجهاز المصرفي العراقي من: البنك المركزي، ومصرف الرافدين، والزراعي، والصناعي، والعقاري. وتم إنشاء مصرف الرشيد عام 1988. في عام 1992 عدل قانون البنك المركزي العراقي لسنة 1976 ليمسح مجددا بإنشاء المصارف الخاصة. وفي عام 2004 سُمح للمصارف الأجنبية بالعمل في الأسواق العراقية بحسب قانون المصارف العراقية رقم 94، مما ساعد في زيادة عدد المصارف الخاصة.

حاليا يتكوّن القطاع المصرفي العراقي من البنك المركزي، وسبعة مصارف حكومية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، 2015، 7). كما يتّضح من الجدول (2). 71 مصرفا خاصاً، منها 53 مصرف خاصة محلي برأس مال لا يقلّ عن 250 مليار دينار عراقي و18 مصرفا اجنبياً برأس مال لا يقلّ عن 50 مليون دولار عن كلّ فرع (البنك المركزي العراقي، 2023، المصارف، 1).

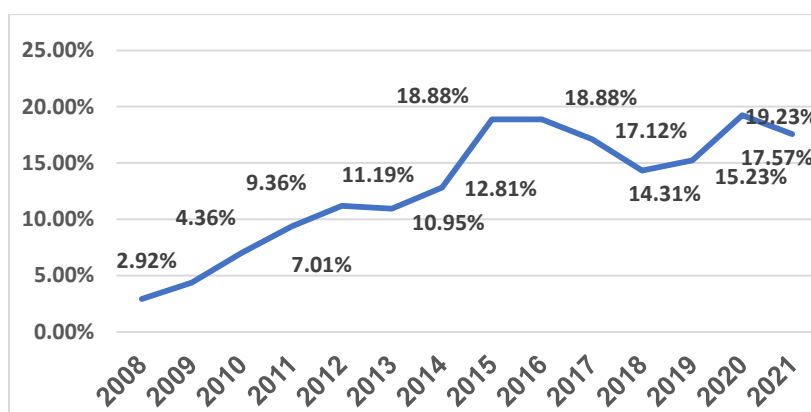
الجدول (2) هيكل المصارف الحكومية في العراق

ت	اسم المصرف	رأس المال (مليار دينار)
1	الرافدين	226
2	الرشيد	50
3	الصناعي	175
4	الزراعي التعاوني	100.6
5	العقاري	50
6	العراقي للتجارة	3.546
7	النهرين الإسلامي	150

المصدر: البنك المركزي العراقي، (2023)، المصارف الحكومية، 1.

وعند متابعة هيكل الائتمان المقدم للقطاع الصناعي وتفحص بياناته ونسبة مساهمة مبالغ الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2008-2021، نلاحظ حجم الخلل والإهمال الكبير لهذا القطاع. والجدول (3) يوضح إجمالي الائتمان العام في الاقتصاد خلال مدة البحث، ومجموع الائتمان المقدم إلى القطاع الصناعي، ومعدل نموه السنوي ونسبته إلى الائتمان العام، فضلا عن نسبة انتماء القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال تلك المدة. ويلاحظ انخفاض إجمالي الائتمان العام في الاقتصاد العراقي، وهذا يؤثر سلبا على مساهمة القطاع المصرفي بمجمله في تمويل القطاعات بمختلف مسمياتها. وبلغت أعلى قيمة (52971.51) مليار دينار في عام 2021، وأدنى قيمة بلغت بحدود (4587.45) مليار دينار عام 2008. كما موضح في الشكل 2.

الشكل (2). نسبة الائتمان العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2008-2021



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدة (2008-2021)، الحسابات القومية.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 50.4% في 2021، وفي الاتحاد الأوروبي بلغ 88.4%، وفي الدول النامية بلغ 33.5% (The World Bank, no date, 1).

الجدول (3). هيكل إجمالي الائتمان والائتمان الممنوح للقطاع الصناعي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2008-2021) (مليار دينار)

ت	اجمالي الائتمان العام في الاقتصاد	مجموع الائتمان الممنوح للصناعة	معدل النمو السني	نسبة ائتمان الصناعة /الائتمان العام	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة ائتمان الصناعة/الناتج المحلي الاجمالي
2008	4587.45	348.78		0.08	157,026	0.002
2009	5690.06	414.08	0.19	0.07	130,642	0.003
2010	11721.54	536.01	0.29	0.05	167,093	0.003
2011	20344.08	2506.36	3.68	0.12	217,327	0.012
2012	28438.69	1476.95	0.41-	0.05	254,225	0.006
متوسط 2012-2008	14156.36	1056.44		0.07	185262.60	0.01
2013	29952.01	1641.69	0.11	0.05	273,587	0.006
2014	34123.07	1995.42	0.22	0.06	266,420	0.007
2015	36752.69	2396.69	0.46	0.07	194,680	0.012
2016	37180.12	1854.51	0.07-	0.05	196,924	0.009
2017	37952.83	1734.33	0.28-	0.05	221,665	0.008
متوسط 2017-2013	35192.14	1924.53		0.05	230655.20	0.01
2018	38486.95	1787.08	0.03	0.05	268,918	0.007
2019	42052.51	2369.12	0.33	0.06	276,157	0.009
2020	42269.70	1388.34	0.41-	0.03	219,768	0.006
2021	52971.51	2361.73	0.70	0.04	301,439	0.008
متوسط 2021-2018	43945.17	1976.57		0.05	266570.50	0.01
اعلى قيمة	52971.51	2506.36	3.68	0.12	301,439	0.012
أدنى قيمة	4587.45	348.78	0.41-	0.03	130,642	0.002

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2021)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدة (2008-2021)، الحسابات القومية.

أما الجزء المخصص للقطاع الصناعي فتجدر الإشارة إلى أن ما هو مخصص لقطاع التصنيع في العراق منخفضة جداً مقارنة بمعظم دول العالم. فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية في 2021 بلغ الائتمان الممنوح لقطاع التصنيع والتجارة في 2,467 ترليون دولار من إجمالي الائتمان العام البالغ 10,719 ترليون دولار. أي ما يقارب الـ 23% (1, 2003, FRED). أما في العراق فإن الجزء المخصص للقطاع الصناعي من إجمالي الائتمان فقط بلغت أعلى قيمة عام 2011 بحدود (2506.36) مليار دينار، وأدنى قيمة في عام 2008 بلغت بحدود (348.78) مليار دينار، وهذه المقادير المنخفضة واضحة من خلال تحليل مؤشر النسب لذات المتغير، إذ بلغت أدنى نسبة مساهمة مخصصة للقطاع الصناعي من إجمالي الائتمان بحدود (3%) فقط في عام 2020 نتيجة أزمة (كوفيد 19)، وأعلى نسبة مخصصة كانت بحدود (12%) عام 2011. وعند متابعة هذه النسب في دول العالم نلاحظ أنها تتجاوز هذه الأرقام بشكل كبير. وعند تفحص بيانات الائتمان المقدم للقطاع الصناعي، ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً حجم الخلل الكبير والإهمال لهذا القطاع الحيوي والمهم في اقتصادات بلدان العالم جميعاً دون استثناء، إذ إن نسب المساهمة في العراق لا تتجاوز الـ (1%) إلا بقليل في أعلى نسبة تخصيص لعام 2011، وأدنى قيمة بلغت (0.2%) لعام 2008.

الجدول (4) نسب ائتمان المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي الائتمان الممنوح للصناعة للمدة 2021-2008
(مليار دينار)

ت	مجموع الائتمان الممنوح للصناعة (1)	ائتمان المصارف الحكومية للصناعة (2)	معدل النمو السني	نسبة 1/2	ائتمان المصارف الخاصة للصناعة (3)	معدل النمو السني	نسبة 1/3
2008	348.78	301.00		0.86	47.12		0.14
2009	414.08	312.04	0.04	0.75	102.04	1.17	0.25
2010	536.01	405.11	0.30	0.76	130.91	0.28	0.24
2011	2506.36	2366.63	4.84	0.94	139.73	0.07	0.06
2012	1476.95	1223.90	-0.48	0.83	253.05	0.81	0.17
متوسط 2012-2008	1056.44	921.74	0.94	0.87	134.57	0.47	0.13
2013	1641.69	1068.60	-0.13	0.65	573.09	1.26	0.35
2014	1995.42	1419.27	0.33	0.71	576.15	0.01	0.29
2015	2396.69	1906.75	0.34	0.80	489.94	-0.15	0.20
2016	1854.51	1348.39	-0.29	0.73	506.11	0.03	0.27
2017	1734.33	1249.76	-0.07	0.72	484.56	-0.04	0.28
متوسط 2017-2013	1924.53	1398.55	0.04	0.73	525.97	0.22	0.27
2018	1787.08	1188.79	-0.05	0.67	598.30	0.23	0.33
2019	2369.12	1819.50	0.53	0.77	549.62	-0.08	0.23
2020	1388.34	825.93	-0.55	0.59	562.40	0.02	0.41
2021	2361.73	1882.15	1.28	0.80	479.58	-0.15	0.20
متوسط 2021-2018	1976.57	1429.09	0.30	0.72	547.48	0.01	0.28
أعلى قيمة	2506.36	2366.63	4.84	0.94	598.30	1.26	0.41
أدنى قيمة	348.78	301.00	-0.55	0.59	47.12	-0.15	0.06

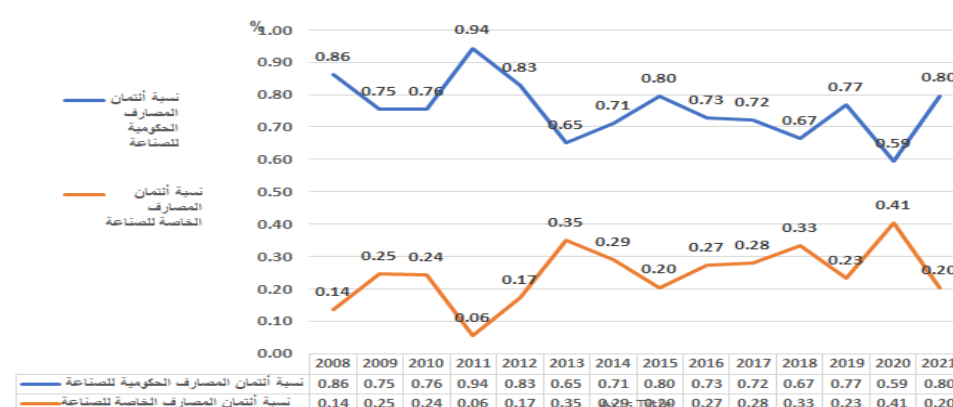
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2021)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

ليضاف إلى ذلك عند متابعة هيكل الائتمان للمصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة ومعدل نموها، ونسبة مساهمة المصارف الحكومية والخاصة بالإنتاج الصناعي سنوياً حجم الخلل البنوي في هيكل الاقتصاد الحقيقي. والجدول (4) يبين هيكل الائتمان الممنوح لقطاع التصنيع حسب المصارف. ومن ثم نُشر نسبة إجمالي الائتمان للقطاع الصناعي من إجمالي الإنتاج الصناعي. والجدول (4) يبين هذا المؤشرات في الاقتصاد العراقي للمدة من (2008-2022).

فمن الجدول (4) يلاحظ أنّ النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح للصناعة تأتي من المصارف الحكومية على الرغم من قلة إعداده البالغة 7 مصارف فقط. فنسب ائتمان المصارف الحكومية للصناعة إلى مجموع الائتمان الممنوح للصناعة تبلغ ما بين 60% و94% خلال مدة الدراسة، فأعلى نسبة كانت 94% في عام 2011 ، وأدنى نسبة كانت 59% في عام 2020. في حين نسبة ائتمان المصارف الخاصة للصناعة يتراوح ما بين 10% و33% ماعدا عام 2020 ، إذ بلغت هذه النسبة 41%، وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة. أمّا أدنى نسبة فكانت 6% في عام 2011. وهذه النسب منخفضة جداً مقارنة بإعداد المصارف الخاصة، والبالغة 71 مصرفاً وحجم رؤوس أموالها الكبيرة مقارنة بالمصارف الحكومية كما مبين في الشكل (3).

الشكل (3) نسب ائتمان المصارف الحكومية والخاصة إلى إجمالي الائتمان الممنوح للصناعة للمدة 2008-

2021



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2021)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

الجدول (5) هيكل بنسب الائتمان الممنوح من قبل قطاعات المصارف ونسبة مساهمته في الناتج للمدة (2008-2021) (مليار دينار)

ت	ائتمان المصارف الحكومية للصناعة	معدل النمو السنوي	ائتمان المصارف الخاصة للصناعة	معدل النمو السنوي	نسبة ائتمان المصارف الحكومية / إجمالي الائتمان	نسبة ائتمان المصارف الحكومية للصناعة / الناتج الصناعي	نسبة مجموع الائتمان للصناعة / الناتج الصناعي
2008	301.00		47.12		0.07	0.16	0.18
2009	312.04	0.04	102.04	1.17	0.05	0.12	0.16
2010	405.11	0.30	130.91	0.28	0.03	0.07	0.07
2011	2366.63	4.84	139.73	0.07	0.12	0.20	0.20
2012	1223.90	-0.48	253.05	0.81	0.04	0.09	0.09
متوسط 2012-2008	921.74	0.94	134.57	0.47	0.06	0.13	0.14
2013	1068.60	-0.13	573.09	1.26	0.04	0.08	0.08
2014	1419.27	0.33	576.15	0.01	0.04	0.15	0.15
2015	1906.75	0.34	489.94	-0.15	0.05	0.21	0.21
2016	1348.39	-0.29	506.11	0.03	0.04	0.15	0.15
2017	1249.76	-0.07	484.56	-0.04	0.03	0.12	0.12
متوسط 2017-2013	1398.55	0.04	525.97	0.22	0.04	0.14	0.14
2018	1188.79	-0.05	598.30	0.23	0.03	0.09	0.03
2019	1819.50	0.53	549.62	-0.08	0.04	0.19	0.04
2020	825.93	-0.55	562.40	0.02	0.02	0.09	0.02
2021	1882.15	1.28	479.58	-0.15	0.04	0.21	0.04
متوسط 2021-2018	1429.09	0.30	547.48	0.01	0.03	0.15	0.03
أعلى قيمة	2366.63	4.84	598.30	1.26	0.12	0.21	0.21
أدنى قيمة	301.00	0.55-	47.12	0.15-	0.02	0.07	0.02

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2021)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

- وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدة (2008-2021)، الحسابات القومية.

وعند متابعة بيانات الجدول (5) ومقارنة الائتمان الحكومي بالائتمان الخاص للمصارف في تمويل القطاع الصناعي، نلاحظ أنَّ النسبة الغالبة تعود للمصارف الحكومية على الرغم من قلة تخصيصاتها بالمجمل، إذ نلاحظ أنَّ

أعلى قيمة لنسبة الائتمان المقدم من قبل المصارف من إجمالي الائتمان بلغ (12%) عام 2011 ، وأدنى نسبة بلغت (0.02) عام 2020، ويقابل ذلك انخفاض نسب الائتمان المقدم من قبل المصارف الحكومية كنسبة إلى الإنتاج الصناعي، فأعلى نسبة بلغت (21%) في عامي 2015 و 2021، وأدنى نسبة بحدود (7%) كانت في عام 2010. أما نسبة مجموع الائتمان المقدم للقطاع الصناعي كنسبة من الإنتاج الصناعي، فقد كانت بالمتوسط بحدود (0.14) للمدة (2008-2012) ، لتبلغ وتستقر بحدود (0.14) للمدة (2013-2017) ، لتنتقل وتتناقص بشكل كبير و بحدود (0.03) للمدة (2018-2021)، وهي بذلك تُشكّل أعلى قيمة بحدود (0.21) عام 2015، وأدنى قيمة بحدود (0.02) لعام 2020.

من هنا يعدّ القطاع الصناعي من القطاعات الرائدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ لأنّه يعمل على تفعيل والترابط بين القطاعات الاقتصادية، كترابطات خلفية وإمامية تدفع عجلة الاقتصاد نحو النمو الحقيقي. من هنا نوصي بتخصيص مبالغ في الإنفاق الاستثماري لنمو القطاع الصناعي، كي يُسهم بشكل فعال بنمو الناتج غير النفطي؛ لأنّ الأخير يُموّل الإيرادات غير النفطية بعيداً عن ريعية الاقتصاد غير المضمون الذي يعتمد على الطلب الخارجي في تمويل الدخل.

4. بناء النموذج القياسي لتقدير أثر الائتمان على نموّ الصناعي في العراق للمدة 2008-2021

من أجل بناء نموذج لتقدير أثر الائتمان المصرفي على نموّ القطاع الصناعي في العراق، تمّ اعتماد بيانات متغيّرات الدراسة للمدة 2008-2021. وتمّ الحصول على هذه البيانات من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والبنك المركزي العراقي. وسيلجأ الباحث إلى استعمال البرنامج الإحصائي EViews 12 لتحليل البيانات واستخلاص النتائج منها. والآتي مراحل إعداد النموذج القياسي:

1.4. توصيف النموذج القياسي:

- أ. المتغيّر التابع: تمثّل القيمة المضافة في القطاع الصناعي العراقي عن المتغيّر التابع في النموذج، والذي سوف يتمّ تحديد قيمة مشاهداته بمليارات الدنانير العراقية.
- ب. المتغيّرات المستقلة: سوف نستعمل في النموذج ثلاثة متغيّرات مستقلة هي كالآتي:
 - متغيّر مجموع الائتمان: وهو يمثّل إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي العراقي خلال مدّة البحث (من قبل المصارف الحكومية والمصارف الخاصّة). وسوف يتمّ قياس المتغيّر بمليارات الدنانير العراقية.
 - متغيّر ائتمان المصارف الحكومية: ويمثّل هذا المتغيّر قيمة مبلغ الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية إلى القطاع الصناعي العراقي. وسوف يتمّ قياس المتغيّر بمليارات الدنانير العراقية.
 - متغيّر ائتمان المصارف الخاصّة: ويمثّل هذا المتغيّر قيمة مبلغ الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصّة إلى القطاع الصناعي العراقي. وسوف يتمّ قياس المتغيّر بمليارات الدنانير العراقية.
- ج. المعادلة التقديرية للنموذج: ظهرت المعادلة التقديرية للنموذج كما مبين في ما يأتي:

$$Y = a. + a_1x_1 + a_2x_2 + a_3x_3 + ui$$

إذ إنّ:

Y: القيمة المضافة في القطاع الصناعي العراقي.

X_1 : متغير مجموع الائتمان.

X_2 : متغير ائتمان المصارف الحكومية.

X_3 : متغير ائتمان المصارف الخاصة.

a, a_1, a_2, a_3 : معلمات النموذج.

U_i : متغير العشوائي في النموذج.

2.4. قياس استقرارية السلاسل الزمنية.

تعدّ اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية ضرورية من أجل تجنب الانحدار الزائف (Sergej et.al., 2019, 2168). ولغرض قياس استقرارية متغيرات الداخلة في النموذج قيد الدراسة سوف يُنمّ اللجوء إلى اختبار ديكي فوللر المعزّز **augmented Dickey–Fuller test** والذي تشير فرضية العدم فيه:

$$H_0: a_i = 0$$

وهذا يعني أنّه في حالة قبول فرضية العدم، تكون السلسلة غير مستقرّة. في مقابل الفرضية البديلة

$$H_0: a_i \neq 0$$

والتي تعني أنّ السلسلة مستقرّة عند مستوى معنوية مقبولة.

والآتي نتائج الاستقرارية لمتغيرات النموذج الأربعة:

أ. **استقرارية المتغير التابع:** من خلال الجدول رقم (أ)، والذي يبيّن اختبار ديكي فولر استقرارية سلسلة القيمة المضافة لإنتاج القطاع الصناعي، ويتبيّن أنّ السلسلة كانت مستقرّة بالمستوى. وقد بلغت t المحتسبة (-2.96)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (-1.97)، وذلك عند مستوى معنوية 5%. ولذلك نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة. أي إنّ السلسلة متكاملة من الدرجة الصفر (I:0). وكما موضّح في الجدول 5.

الجدول (5) استقرارية سلسلة القيمة المضافة للقطاع الصناعي العراقي للمدّة 2008-2021

Null Hypothesis: INDUSTRIAL has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented	Dickey-Fuller	test		0.0113
statistic			-2.696466	

Test critical values	1% level	-2.754993
	5% level	-1.970978
	10% level	-1.603693

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12.

ب. متغير مجموع الائتمان: من خلال الجدول رقم (ب)، والذي يبين اختبار ديكي فوللر استقرارية سلسلة متغير مجموع الائتمان الممنوع للقطاع الصناعي يتبين أن السلسلة كانت مستقرة بالمستوى. وقد بلغت t المحتسبة (-3.84)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (-3.11)، وذلك عند مستوى معنوية 5%. ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. أي إن السلسلة متكاملة من الدرجة الصفر (I:0). وكما موضح في الجدول 6.

الجدول (6) استقرارية سلسلة متغير مجموع الائتمان للقطاع الصناعي العراقي للمدة 2008-2021.

Null Hypothesis: TOTALCREDET has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.848005	0.0144
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12.

ج. متغير انتمان المصارف الحكومية: من خلال الجدول رقم (7)، والذي يبين اختبار ديكي فولر استقرارية سلسلة متغير مجموع الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي، يتبين أن السلسلة كانت مستقرة بالمستوى. وقد بلغت t المحتسبة (-4.03)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، والبالغة (-3.12)، وذلك عند مستوى معنوية 5%؛ ولذلك نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة. أي إن السلسلة متكاملة من الدرجة الصفر (I:0). وكما موضح في الجدول (7).

الجدول (7) استقرارية سلسلة متغير انتمان المصارف الحكومية للقطاع الصناعي العراقي للمدة 2008-2021.

Null Hypothesis: PUBLICCREDIT has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.038071	0.0103
Test critical		
values:	1% level	-4.057910
	5% level	-3.119910
	10% level	-2.701103

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12.

د. متغير انتمان المصارف الخاصة: من خلال الجدول رقم (8)، والذي يبين اختبار ديكي فولر استقرارية سلسلة متغير انتمان المصارف الخاصة، الممنوح للقطاع الصناعي، يتبين أن السلسلة كانت مستقرة بالمستوى. إذ بلغت t المحتسبة (-3.99)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (-3.87)، وذلك عند مستوى معنوية 5%. ولذلك نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة. أي إن السلسلة متكاملة من الدرجة الصفر (I:0). وكما موضح في الجدول 8.

الجدول (8) استقرارية سلسلة متغير انتمان المصارف الخاصة للقطاع الصناعي العراقي للمدة 2008-2021.

Null Hypothesis: PRAIVETCREDIT has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.992886	0.0422
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12.

من خلال ما سبق يتبين أن المتغيرات جميعها مستقرة بالمستوى، وهذا يعني إمكانية الانتقال إلى المرحلة اللاحقة، والمتمثلة بتقدير نتائج العلاقة.

3.4. نتائج تقدير النموذج والاختبارات الإحصائية.

من أجل معرفة تأثير متغيرات الائتمان على المتغير التابع (القيمة المضافة للقطاع الصناعي). وبعد ثبوت استقرارية السلاسل الزمنية كلها بالمستوى، أصبح بالإمكان قياس هذا التأثير، والذي يمكن توضيحه من خلال الجدول (9) والذي يوضح نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الجدول (9) تقدير أثر متغيرات الائتمان على القطاع الصناعي في العراق للمدة 2008-2021

Dependent Variable: INDUSTRIAL

Method: Least Squares

Date: 01/20/23 Time: 20:10

Sample: 2008 2021

Included observations: 14

Variable		Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.118387	0.111733	-1.059550	0.3143
CREDET	-1.218128	1.193128	-1.020953	0.3313
PRAIVETCREDIT	0.672219	0.267928	2.508956	0.0310
PUBLICCREDET				
2	0.958216	0.908125	1.055159	0.3162
R-squared	0.481405	Mean dependent var		0.030714
Adjusted R-squared	0.325827	S.D. dependent var		0.405566
S.E. of regression	0.333003	Akaike info criterion		0.873623
Sum squared resid	1.108907	Schwarz criterion		1.056211
Log likelihood	-2.115364	Hannan-Quinn criter.		0.856722
F-statistic	3.194294	Durbin-Watson stat		1.794873
Prob(F-statistic)	0.046366			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12.

يتبين من خلال الجدول (9) عدم معنوية تأثير متغير الائتمان الكلي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي. إذ بلغت مستوى المعنوية لمعلمة التقدير (33%)، وهي غير معنوية عند مستويات المعنوية الثلاثة (1% و5% و10%). في حين ثبتت معنوية تأثير ائتمان المصارف الخاصة على المتغير التابع، إذ بلغت قيمة المعلمة 0.67 ، وهي معنوية عند مستوى الـ 5% كما موضح في الجدول.

أما فيما يتعلق بالمتغير ائتمان المصارف الحكومية، فلم تثبت معنوية تأثيره في المتغير التابع، عند أي من مستويات المعنوية الثلاثة. وبالنقل إلى الاختبارات الإحصائية الأخرى، نلاحظ أن قيمة R^2 بلغت 0.48 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تُفسّر 48% من التغيرات في المتغير التابع، والباقي يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

أما فيما يتعلق باختبار F Stat. ، والذي يمثل جودة خط الانحدار للنموذج، فيشير الجدول إلى أن قيمة F المحتسبة قد بلغت 3.19، وهي أكبر من القيمة الجدولية وبمستوى معنوية 5%.

4.4. الاختبارات القياسية للنموذج

أ. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي **Autocorrelation**: تشير نتائج اختبار دريون واتسون D-W المعروضة في الجدول (9) إلى أن قيمة هذه الإحصائية بلغت نحو 1.8، وهي أكبر من القيمة العليا du ، ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

ب. عدم ثبات التباين **Heteroskedasticity**: من أجل إجراء اختبار عدم ثبات تجانس التباين سوف يتم اللجوء إلى اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey والموضح في الجدول (10)، والذي يتضح من خلاله أن قيمة F لم يكن معنوية، إذ بلغت معنويتها 0.72 لذلك نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين في النموذج.

الجدول (10) اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج

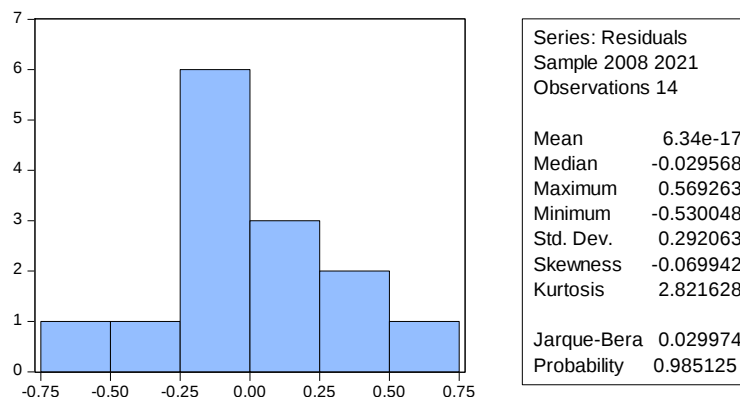
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.440956	Prob. F(3,10)	0.7288
		Prob. Chi-Square	
Obs*R-squared	1.635641	(3)	0.6513
		Prob. Chi-Square	
Scaled explained SS	0.760084	(3)	0.8590

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12

ج. مشكلة التوزيع الطبيعي: يشير الشكل (3) إلى أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً. وهذا ما تؤكده معلمة Jarque-Bera، والتي بلغت 0.02 والتي لم تثبت معنويتها.

الشكل (3) اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12

5.4. التحليل الاقتصادي للنموذج

أشارت نتائج التقدير في الجدول (10) إلى عدم معنوية متغيري مجموع الائتمان الممنوح للقطاع المصرفي وائتمان المصارف الحكومية. كذلك فإن إشارة معلّمة مجموع الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي جاءت بقيمة سالبة؛ بسبب تجميع البيانات. إن هذا المتغير هو مجموع المتغيرين الآخرين والإشارة السالبة هو تعبير عن العلاقة العكسية، وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية. وإما إشارة معلّمتي متغيري ائتمان المصارف الحكومية والخاصة، فقد جاءت موجبة كتعبير عن العلاقة الطردية مع المتغير التابع، وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية. وعموماً فإن متغير ائتمان المصارف الخاص هو الوحيد الذي يمارس تأثيراً معنوياً على المتغير التابع. أي عند زيادة ائتمان المصارف الخاصة بمقدار وحدة واحدة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمقدار 0.67، أي إذا ما تمّ زيادة ائتمان المصارف الخاصة بمقدار مليار دينار، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة القيمة المضافة في الإنتاج الصناعي بمقدار 670 مليون دينار.

5. الاستنتاجات والمقترحات

1.5. الاستنتاجات:

- إن قطاع التصنيع يعدّ من القطاعات الرئيسية والرائدة في عملية نموّ الناتج المحلي الإجمالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ لأنه يعمل على التنفيع والترابط بين القطاعات الاقتصادية كترابطات خلفية وأمامية تدفع عجلة الاقتصاد نحو النموّ الحقيقي، وهو يُشكّل ما بين 9% إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول المتقدّمة.
- إن نسبة مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في العراق لم تصل (1%) خلال مدّة الدراسة وما قبلها، ممّا يُؤشّر وجود خلل في هيكل الاقتصاد العراقي؛ وهذا بسبب الاعتماد شبه الكامل على قطاع النفط الخام المصدر إلى الخارج، والذي يُموّل القطاعات الأخرى، ويؤثّر في نموّ الناتج المحلي الإجمالي.
- إن المصارف تلعب دوراً مهماً ورئيساً في نموّ الإنتاج في القطاعات الاقتصادية جميعاً بشكل عامّ، والتصنيع بشكل خاصّ من خلال التمويل، والذي يتّسم تحت مسمّى الائتمان المصرفي. إذ إنّ الائتمان المصرفي قد يُشكّل ما بين 50% إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدّمة، في حين هذه النسبة لا تتعدّى 17% في الاقتصاد العراقي، ما يُؤشّر وجود خلل في دور المصارف في النموّ الاقتصادي في العراق.
- إن نسب الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي في العراق تعاني تذبذباً وخطلاً، وهي ضئيلة جداً. إذ إنّ أعلى نسبة ائتمان تمّ منحها للقطاع الصناعي بالنسبة لإجمالي الائتمان في الاقتصاد العراقي، كانت 0.12% في 2011، وهذه نسبة قليلة جداً لا تذكر مقارنة بما يتمّ منحه للقطاع الصناعي في الدول المتقدّمة، والتي تصل إلى 23% من إجمالي الائتمان الممنوح.
- إن هيكل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي في العراق من ناحية المصارف المانحة، يعاني من خلل أيضاً، على الرغم من ضآلة وقلة تخصيصاتها بالمجمل. إذ إنّ النسب الأكبر من الائتمان الممنوح للصناعي يأتي من المصارف الحكومية، على الرغم من قلة أعدادها. والنسبة الأقل تأتي من المصارف الخاصة، على الرغم من كبر أعدادها.

- أظهرت نتائج قياس استقرارية السلاسل الزمنية ثبوت استقرارية السلاسل الزمنية كلّها للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة بأنّها مستقرّة عند المستوى.
- تبين من خلال الاختبارات بأنّ تأثير متغير مجموع الانتماء الممنوح للصناعة على القيمة المضافة لإنتاج القطاع الصناعي غير معنوي، إذ بلغ مستوى المعنوية لمعلّمة التقدير (33%).
- لم تثبت معنوية تأثير متغير انتماء المصارف الحكومية في المتغير التابع عند أيّ من مستويات المعنوية الثلاثة (1% و5% و10%). وأمّا تأثير متغير انتماء المصارف الخاصة على المتغير التابع، فثبتت معنويته، إذ بلغت قيمة المعلّمة 0.67 ، وهي معنوية عند مستوى الـ 5% ، على الرغم من قلة نسبها مقارنة بانتماء المصارف الحكومية. وهذه يدلّ على وجود خلل في هيكل الانتماء الممنوح للصناعة، وخلل في انتماء المصارف الحكومية الممنوح للصناعة.
- أظهرت الاختبارات الإحصائية أنّ قيمة R^2 بلغت 0.48 وهذا يعني أنّ المتغيرات المستقلة، تُفسّر 48% من التغيرات في المتغير التابع، والباقي يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

2.5. المقترحات

- العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع النفط، وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيّما قطاع الصناعة؛ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لما لهذا القطاع من أهمية استراتيجية في تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطويرها.
- وضع سياسات اقتصادية تعمل على تفعيل دور القطاع المصرفي العراقي في النشاط الاقتصادي، بما يتناسب مع الإعداد الكبيرة للمصارف ورؤوس أموالها الكبيرة؛ من أجل دفع وتعزيز مشاركة رؤوس أموال المصارف في عملية الانتماء والتمويل للإنتاج، ونموّ الإنتاج في القطاعات الاقتصادية كافة، ولا سيّما القطاع الصناعي.
- العمل على حلّ مشكلة الخلل الموجودة في هيكل الانتماء الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة، وتشخيص سبب منح أعداد قليلة من المصارف الحكومية نسب كبيرة من الانتماء، مقارنة بانتماء المصارف الخاصة، دون وجود تأثير لهذه الأموال على زيادة الإنتاج. في حين أعداد كبيرة تمنح نسب انتماء ضئيلة، ولها تأثير على زيادة الإنتاج.
- وضع سياسات نقدية من قبل الجهات المختصة، تعمل على تحسين أساليب منح الانتماء النقدي للقطاعات الاقتصادية وترشيدها بشكل عامّ، ولقطاع الصناعة بشكل خاصّ من قبل المصارف الحكومية والخاصة بصورة من شأنها أن تدفع المصارف الحكومية إلى تحسين إجراءات منح انتماء، يؤثر إيجاباً في عملية الإنتاج، وتدفع المصارف الخاصة إلى زيادة حجم الممنوح من قبلها للقطاع الصناعي.
- إعطاء أهمية للقطاع الخارجي؛ بهدف الحدّ من العجز الخارجي، من خلال التأكيد على أهمية الصادرات غير النفطية، والحدّ من الاستيرادات الكمالية وغير الضرورية.

المصادر

المؤسّسات والتقارير الرسمية:

- البنك المركزي العراقي، (2023)، المصارف الحكومية، 1. <https://cbi.iq/page/23>
- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدّة (2008-2021)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدّة (2008-2021)، الحسابات القومية.

البحوث والدراسات:

- سمير فخري نعمة ومهند عزيز محمد (2019)، بناء مؤشر لقياس الأداء المنفرد في مجال الشمول المالي: مصرف كردستان دولي للاستثمار والتنمية الحالة الدراسية. مجلة التنمية الريفية جامعة موصل. مجلد (38). عدد (121).
- عبد النبي. وليد عيدي، (2009)، البنك المركزي العراقي وتطوّر دوره الرقابي والنقدي، وتوجّهات خطته الاستراتيجية، البحوث والدراسات، البنك المركزي العراقي.

الكتب:

- خليل، سامي، (1981) اقتصاديات النقود والبنوك: الكتاب الأول، كاظم للنشر والتوزيع، الكويت.
- عبد الحميد، عبد اللطيف، (2000)، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- العكدي. بشار فتحي جاسم، (2011)، صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق 1939-1958: دراسة تاريخية سياسية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.

المصادر الأجنبية

- Audu Bello, et. al., 2021, Impact of Bank Credit on Manufacturing Sector Output in Nigeria, Journal of Economics and Allied Research, Vol. 6, Iss 2.
- Brenchley. Frank, (1989), Britain and the Middle East: Economic History, 1945-87, Dotesios printer Ltd., UK.
- Claus, Iris. 2005, The Effects of Bank Lending in An Open Economy, CAMA Working Paper Series, Center for Applied Macroeconomic Analysis, The Australian National University.
- Eschenbach, F., (2004), Finance and Growth: A Survey of the Theoretical and Empirical Literature, *Tinbergen Institute Discussion Paper*, 039/2.

- FRED (Federal Reserve Bank), 2003, Commercial and Industrial Loans, All commercial banks, Economic Data, Url: <https://fred.stlouisfed.org/series/BUSLOANS#>
- King, R.G., Levine, R. (1993). “Finance and growth: Schumpeter might be right”. *Quarterly Journal of Economics* 108, 717–738.
- Levine R. et al. (2000). Financial intermediation and growth: Causality and causes, *Journal of Monetary Economics*. Elsevier B, pp. 32-77
- Levine, R. (2005). Finance and growth: Theory and evidence, In Aghion, P. and Durlauf, S. N., *Handbook of Economic Growth*, Elsevier B. V.
- Okon, et. al. (2022), The Impact of Banks’ Credit to Industrial Sector on Economic Performance in Nigeria, *Studies in Economics and International Finance*, Academic Open Access Publishing. <https://DOI:10.47509/SEIF.2022.v02i01.01>
- Sergej, et al. (2019). Small and medium enterprises led-growth in two Adriatic countries: Granger causality approach. *Economic Research-Ekonomska Istrazivanja*, Routledge Taylor and Francis.
- The World Bank. No date, Domestic credit to private sector by banks (% of GDP), *International Financial Statistics and data files*, World Bank and OECD GDP estimates. url: <https://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?locations=XL>
- The World Bank. No date, Manufacturing, value added (% of GDP), World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files. Online Url: <https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS>